افرايم دافيدي (*)

اسرائيل والعولمة:
الحلم وانكساره

هل العولمة جيدة لإسرائيل؟ هل العولمة جيدة لمواطني اسرائيل؟ اذا اردنا الحكم بموجب اقوال ممثلي السلطات (رؤساء الحكومة، وزراء المالية المتعاقبون، والسياسيون، ورجال اقتصاد او صناعة)، عندها نستنتج ان اندماج اسرائيل في العولمة حسّن من موقعها . هكذا عرف البروفسور شلومو بن عامي، وزير الخارجية والامن الداخلي الاسبق موضوع العولمة وانعكاساتها على اسرائيل:

«اسرائيل لم تعد مجتمعاً طلائعيا متجنداً، انما أصبحت مجتمعا يؤمن بالتطور، بواسطة طرق معلوماتية متنوعة وبواسطة القرية العالمية (والتي تشمل فيما تشمله، مادونا وماكدونالد). هذه هي اسرائيل التي تسعى من اجل السلام ومستعدة لدفع ثمن باهظ من اجل تحقيقه»[1].

لماذا توقفت دولة اسرائيل الرأسمالية عن التطلع الى السلام؟ لماذا لم يعد سحر القرية العالمية يلقي بظلاله على اسرائيل؟ سيعالج هذا المقال هذه المسائل والتي لأول وهلة ليست في علاقة مترابطة – السلام والعولمة. وحتى نتمكن من معالجتها علينا القيام بفحص أسس العولمة الرأسمالية وانعكاساتها على اسرائيل. وبحسب رأيي فإن هناك اربعة عوامل لتطور الرأسمالية في عصرنا:

(*) مركزية رأس المال: وهذا لا يعني تركيز رأس المال في ايدٍ آخذة بالتقلص فحسب، إنما في علامات جغرافية؛ التركيز يتم في «المركز» على حساب «الضواحي» الرأسمالية. وبكلمات اخرى مجموعة صغيرة من اصحاب رؤوس الاموال تركز بيدها جزءا كبيرا وآخذاً بالازدياد من الثراء على مستوى عالمي. «المركز» هو دول النواة الرأسمالية – الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان.

(*) الميل الدوري لتصغير نسب الربح: اتجاه يلزم الجهاز الرأسمالي الى السير نحو التقدم في مجالات التكنولوجيا والعلاقات البشرية.

(*) الميل نحو انتاج قوة عمل زائدة: القصد هنا هو ازدياد متواصل في اعداد العاطلين عن العمل، ووجود عمال مؤقتين وطبقة من الناس

(*) افرايم دافيدي عضو في قيادة الهستدروت وصحفي متخصص بالشؤون الاقتصادية. ويدرس للقب الثالث (الدكتوراة)..

الذين لا يعملون او يتعلمون. هذا هو وضع يشبه «جيش الاحتياط» كما عرفه كارل ماركس، والذي يشكل جزءا غير منفصل من اقتصاد اي نظام رأسمالي.

(*) الميل الى تحويل قوى الانتاج الى اكثرعالمية: هذا الميل هو المسبب في اتساع الفجوات بين الدول الرأسمالية «المتطورة» والدول «النامية».

بالامكان الادعاء ان العوامل الاربعة المذكورة اعلاه ليست اكتشافا جديدا وانها ليست مرتبطة بالذات مع مرحلة عولمة الرأسمالية. هذا الادعاء صحيح، اذ ان ماركس وانجلز قد وصفاه في البيان الشيوعي، وبقلم ماركس في بعض فصول كتابه «رأس المال»، اما التجديد فهو في اننا موجودون في خضم مسيرة تحويل الرأسمالية لسلطة عالمية. فدخول الصين في منظمة التجارة العالمية في كانون الاول ٢٠٠١ يرمز الى هذه المسيرة اكثر من أي شيء آخر. يحدث هذا الاتجاه بشكل واضح للغاية في الدول المحاذية للدول الرأسمالية، واسرائيل هي جزء من هذه الدول.

اما بالنسبة للعامل الرابع – فإن شركات عالمية مستولية على مواقع مركزية في مجال الانتاج والتجارة ببضائع وخدمات؛ ولكن عند الحديث عن شركات عالمية، فإن البضائع الأميركية هي الاكبر. ومن خلال مراجعة معطيات شركة الاستشارة جي . بي . مورغن لعام ١٩٩٩ تبين ان ٣٣ من اصل ٥٠ شركة عالمية هي أميركية، اي ٦٦٪ [٢].

واذا ما تطرقنا الى الشركات العالمية الكبيرة فقط فإن الشركات الأميركية تشكل فقط ٣٧٪ من حجم التداول العام، ولكن ارباحها تصل الى ٥٣٪ من مجمل الارباح العام. وتوزيع الشركات نفسها واضح للغاية: ٧٤ شركة أميركية، ٤١ شركة يابانية، ٢٣ شركة المانية، ١٩ شركة فرنسية، ١٣ شركة انكليزية. وان الـ ٢٠٠ شركة الكبرى تشكل ٢٦٪ من الانتاج المحلي الخام العالمي. اما ثقل الـ ٢٠٠ شركة فيعادل الثقل الاقتصادي لـ ١٥٠ من الدول الفقيرة او اكثر. ولكن نشاط الـ ٢٠٠ شركة نفسها آخذ بالازدياد بوتيرة سريعة اكثر من كل قطاعات الاقتصاد الاخرى. ولقد ازداد الانتاج العام العالمي بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ بنسبة تعادل ٤ر٦٪ (وازداد في الـ ١٥٠ دولة فقيرة بنسبة ٢ر٥٪ فقط) اما مدخولات الشركات الـ ٢٠٠ الكبرى فازداد في الفترة نفسها بمعدل سنوي بلغ ٣ر١٠٪. وبين السنوات ١٩٩٥ و ١٩٩٨ ازداد الانتاج العام العالمي بنسبة ٣ر٣٪ (اما في الدول الـ ١٥٠ الفقيرة فازداد الانتاج بنسبة ٢,٣٪ فقط). وفي نفس سنوات الكساد الاقتصادي ازداد مدخول هذه الشركات بنسبة ٤ر٤٪.

تمر معظم الشركات العالمية، ومعظمها أميركية، في مرحلة دمج فيما بينها بشكل لم يشهده تاريخ الرأسمالية من قبل . ولقد تم تسجيل الدمج والشراء في كل القطاعات الاقتصادية : في المعادن والالومنيوم، والبنوك والتأمينات والادوية والتلفزيون. واشترت شركة النفط «إكسون» في العام ١٩٩٩ شركة «موبيل» بمبلغ قدره ٨٦ مليارد دولار؛ وفي قطاع المصارف اشترت شركة «ترافليرز غروب» شركة سيتكورب بمبلغ قيمته ٧٤ مليارد دولار. اما شركة «اس. بي . سي» فاشترت شركة «امريكا تاتش» بمبلغ قيمته ٧٢ مليارد دولار، وشركة «بل اتلانتيك»اشترت شركة «جي. تي . اي» بمبلغ قيمته ٧١ مليارد دولار، وشركة «اي . تي اند تي» اشترت شركة «ميديا وان» بمبلغ قيمته ٦٣ مليارد دولار.

وللتشبيه فقط، فإن مجمل التصدير الاسرائيلي في السنة نفسها بلغت قيمته ١٧ مليارد دولار تقريبا . واما تكلفة اندماج الشركات الخمس اعلاه فبلغت قيمته ٣٦٦ مليارد دولار. اما قيمة الاندماج في سياق عالمي في السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ فهو ٥٠٠ ,٥ مليارد دولار. وتم في العقد الاخير الاستثمار في مزج شركات عالمية بمبلغ يفوق ضعفي الانتاج المحلي الخام للولايات المتحدة الأميركية، اي ٢٠ ,٠٠٠ مليارد دولار. ومنذ بدء الالفية الجديدة وخلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٠، يمكن اضافة عملية اندماج بين شركتين كبيرتين: «الاندماج الاكبر في التاريخ، بين شركة «تايم ورنر» و «اي. او .ال» بقيمة بلغت ٣٦٠ مليارد دولار . اما الاندماج الاكبر في قطاع الادوية فكان بين شركتي «غلاكسو» و «سميثكلاين» بقيمة ١٩٥ مليارد دولار ودخل سنوي بقيمة ٢٦ مليارد دولار. وهذا المزج بين شركتي الادوية يشكل حوالي ٨٪ من سوق الادوية العالمي . وبالرغم من دخول الاقتصاد الاميركي في تباطؤ وكساد في الربع الاخير من العام ٢٠٠١، فإن عمليات الاندماج بين الشركات استمرت. ففي قطاع البيوتكنولوجيا تم تسجيل اندماج بين شركة «امجين»

و «ايميونيكس» بقيمة ٦٠ مليارد دولار. وقيمة السوق للشركة الجديدة بعد الاندماج تصبح اكبر من قيمة شركات ادوية تقليدية مثل: «فرماسيا» و «روش» و «افانتيس». واعلنت شركة الاتصالات الفرنسية «فيفاندي – يونيفرسال» في نفس يوم اندماج اكبر شركتين بيوتكنولوجيتين اميركيتين عن شرائها ممتلكات شركة التلفزيون «يو . اس . ايه نتوركس » بقيمة ١٠ مليارد دولار . وقامت شركة «فيفاندي» بشراء استوديوهات «يونيفرسال» بقيمة ٣٤ مليارد دولار – واصبح اسم شركة الاتصال الجديد «فيفاندي يونيفرسال انترتينمنت».

وتستفيد الشركات العالمية من حقبة العولمة في انتاج سوق رأسمالي عالمي واحد كبير. وهذا السوق يزيد من حصة هذه الشركات في السوق. ولكن هذا الوضع يدفع بدول الاطراف كإسرائيل الى تقوية اقتصادها من منطلق الاعتماد على التصدير، وهكذا يتعرض السوق الداخلي الى الانخفاض في قيمته، لأنه في حقبة العولمة من المهم التركيز على التصدير، والتصدير بوفرة . اما اهمية السوق المحلي فهي في خدمة السوق الذي بإمكانه إدخال عملة صعبة (وفقا للرؤية المؤسساتية)، او السوق الذي يُدخل ارباحا كثيرة بناء على قاعدة تخفيض اجور متواصل. والتصدير موجه في اساسه نحو لب العولمة الرأسمالية، ولكننا فيما لو فحصنا مسألة «من يُصدّر»؟ لوجدنا انه من الصعوبة بمكان ان تشترك كل شركة محلية في السوق الرأسمالي العالمي . وبموجب معهد التصدير: ١٧٨ شركة اسرائيلية والتي تشكل ٣٪ من المصدرين، جمّعت بيدها ٦٨٪ من التصدير في النصف الاول من العام ٢٠٠١ [٣]. واستنادا الى اقوال مدير معهد التصدير يسرائيل شوتلاند «فإن المعطيات تشبه تلك التي كانت موجودة في الفترة الموازية من العام المنصرم وتشير الى استمرارية المركزية في التصدير الاسرائيلي». ويبلغ عدد الشركات التي تقوم بالتصدير حوالي ٥٨٠٠ شركة، منها ٨٥٪ تعتبر شركات تصدير صغيرة، بحيث ان نصيبها من التصدير هو ٩٪ من مجمل التصدير والذي قيمته ١٫٣ مليارد دولار سنوياً.

ولكن بالنسبة لاسرائيل (وعلى وجه التحديد بالنسبة للطبقة الاجتماعية الحاكمة في اسرائيل) كانت لديها خطط خاصة بها بالنسبة لمستقبل الاراضي المحتلة والدولة الفلسطينية التي من المزمع اقامتها . وتم التعبير عن هذه الرؤية باقوال شمعون بيريس «نحن لا نبحث عن سلام رايات - نحن نبحث عن سلام اسواق»

هل تُشكّل العولمة مرحلة جديدة في الرأسمالية؟

هل تشكل العولمة استمرارا او انها نقطة تحول في الاتجاهات الرأسمالية كما يظهر من نظريات ماركس وانجلز من القرن التاسع عشر، او من كتابات لينين وهيلفردينغ، بالنسبة للمرحلة الامبريالية، كما جرى وصف ذلك في مطلع القرن العشرين؟ وانتشر جدل واسع في اوساط ماركسيين في انحاء مختلفة من العالم يمكن تلخيصه بنقطتين متناقضتين: نعم، انها مرحلة جديدة ؛ ولا، انها ليست كذلك. فعلى سبيل المثال، تدعي الن ميكسينيس وود انه جرت تغييرات كبيرة في الاقتصاد الرأسمالي منذ سنوات الازدهار بعد الحرب العالمية الثانية[٤]، ولكن تغييرا جوهريا لم يحدث . اما الاقتصادي الماركسي المصري سمير امين فلديه رأي مغاير، حيث يدعي بأن العولمة منذ انهيار الانظمة التي اعتبرت نفسها ماركسية في شرق اوروبا في بداية التسعينيات، تشكل مرحلة جديدة من الرأسمال. بالنسبة لأمين فإن الرأسمال هو نفسه الرأسمال، إنما العولمة تشكل مرحلة عليا تتجاوز ما كنا نعرفه حتى سنوات التسعين من القرن الماضي [٥].

لقد شدد ميخائيل ليفي في مقالته «العولمة والدولية»[٦] على الثابت والمتحول في تحليل كل من ماركس وانجلز للرأسمال. ويتمحور في نقده وتحليله في اربعة ميادين من خلال ادعاءات ماركس وانجلز كما وردت في البيان الشيوعي: رفض «ايديولوجية التقدم» التي ميزت القرن التاسع عشر، و «مركزية اوروبا»، والتي تم التعبير عنها في البيان الشيوعي، ونقد لإدعاء ماركس وانجلز والذي بموجبه «تختفي الفوارق القومية بين الامم نتيجة لتطور البورجوازية»، ويدعي ليفي ايضا أن ماركس وانجلز هللا للبورجوازية بكونها قادرة على تطوير قوى الانتاج، من منطلق استعباد قوى الطبيعة، ولم يتأخرا من الاعلان عن انهيار البورجوازية وانتصار البروليتارية كونه عاملا لا بد منه، ويشير ليفي الى جانب هذا النقد:

ان البيان الشيوعي هو اكثر من مجرد فحص – احيانا نبوي، ومقيد لمحدودية الفترة ذاتها – للقدرة العالمية للرأسمالية، هدفه الاساسي هو الدعوة الى النضال العالمي ضد المنهجية العالمية هذه . ولقد فهم ماركس وانجلز ان رأس المال بكونه جهازا عالميا، لا يمكن دحره الا بواسطة عملية تاريخية عالمية باستخدام ضحاياه – البروليتاريون وحلفائه [٧].

العولمة بلوني ازرق – ابيض

ان الميادين الاربعة التي ذُكرت سابقا والتي تميز التطور الرأسمالي، موجودة في دولة اسرائيل، بالرغم من ان وضعها مختلف عن دول المنطقة (العالم العربي) وعن وضع الدول الرأسمالية الكبيرة. صحيح ان دولة اسرائيل هي جانبية، بمعنى انها ليست دولة رأسمالية مركزية، الا انه «توجد جانبية واخرى جانبية». فمن الناحية التاريخية، الرأسمالية الاسرائيلية تطورت تحت رعاية الإمبريالية الأميركية، ولكن ارتباطها وتعلقها سائد مع هذه الدولة العظمى، ولا يفسر كل التحولات التي جرت في الاقتصاد الاسرائيلي.

احدى الشخصيات البورجوازية البارزة الناطقة في هذا الميدان،

احتجاجات على التقليصات ضمن خطة نتنياهو الاقتصادية في حكومة شارون.

نائب رئيس الحكومة ووزير خارجيته، شمعون بيريس، والذي يوضح ما يلي:

ينتظم العالم في مبنى من طابقين : في اساساته المجتمعات الاقليمية، وفوقها شركات عالمية . وان القوة السياسية لمجموعات الشركات وتطورالقانون الدولي تعكس هذا التطور، بحيث انه آجلا ام عاجلاً سيؤدي الى اعتراف قانوني سياسي بمكانة الشركات الدولية . هذا الاعتراف يعبر عن التغيير الذي قد حصل لمصطلح السيادة[٨].

يمكننا ان نستنتج من اقوال الزعيم التاريخي لحزب العمل ان الشركات العالمية هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي. استنتاجاته واضحة للغاية: على الاقتصاد الاسرائيلي الاندماج في الاقتصاد العالمي بواسطة إدخال الشركات العالمية الى اسرائيل، وبهذا الشكل تندمج اسرائيل في نطاق «المجتمعات الاقليمية». وشرط اساسي لكل خطوة من بين هذه الخطوات هو تحقيق سلام في الشرق الاوسط- قيلت هذه الاقوال على ضوء التحولات التي حصلت في الاقتصاد الرأسمالي في اسرائيل . لقد أقيم في العقدين الاولين لأسرائيل اقتصاد رأسمالي ولكن فيه قطاع عام حكومي قوي – والذي ضم شركات حكومية، شركة العمال (الهستدروت)، كيبوتسات وموشافيم – ولكن هذا الاقتصاد اخذ يفقد اولويته وصدارته لصالح الطبقة البورجوازية الطامحة بالسيطرة.

حول العلاقة بين «مسيرة السلام» والعولمة

متى دخلت مسيرة تحييد الرأسمالية الرسمية (الحكومية) واشكال الملكية العامة (الهستدروت، والتعاونية، والكيبوتسات والموشافيم) مرحلة السرعة؟ كان هذا بالتحديد في العام ١٩٨٥ عندما تولى شمعون بيريس رئاسة الحكومة.

ان خطة الاستقرار لعام ١٩٨٥ صححت شوائب في أُسس السياسة الماكرواقتصادية، في ميزانية الحكومة والسياسة المحلية، وتمتعنا في اعقابها بهبوط تدريجي للتضخم المالي وارتفاع في مجرى التطور . نفس الازمة ادت الى تغيير اساسي في المفهوم الاقتصادي لواضعي السياسة: تحولنا من اقتصاد فيه تدخل واسع للحكومة في كافة ميادين النشاطات الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر، الى اقتصاد مؤسس اكثر واكثر على قوى السوق ومفتوح امام الابواب العالمية[٩].

اذن، شرط اساسي بدونه لا يمكن للاقتصاد الاسرائيلي ان يتطور هو تحقيق السلام ؛ اذ لا يمكن دمج الاقتصاد الاسرائيلي في العولمة واسرائيل في حالة حرب دائمة، وايضا تلك المناطق التي خرجت من الاحتلال الاسرائيلي في اعقاب الانتفاضة الاولى والتي اندلعت سنتين من بعد اعلان خطة الاستقرار الاقتصادي.

بحسب اقوال البروفسور بن عامي:

«لقد فقدت النخبة السياسية والاجتماعية في اسرائيل ثقتها في التوجه المعتمد على المواجهة والقمع، وحذت حذوها الشرائح الاجتماعية الواسعة . لقد استوعبت هذه النخبة ان ثمن الاحتلال اغلى من «فوائده». بمعنى ما، ان الانتفاضة كانت حرب غفران فلسطينية . في الحالتين اضطرت اسرائيل الى السير في خطوات سياسية لم تكن قاصدة السير فيها من قبل . ويظهر بشكل اخر ان الفلسطينيين هم الذين قادوا هذه المسيرة الاستراتيجية للسلام ولسنا نحن»[١٠].

ولكن بالنسبة لاسرائيل (وعلى وجه التحديد بالنسبة للطبقة الاجتماعية الحاكمة في اسرائيل) كانت لديها خطط خاصة بها بالنسبة لمستقبل الاراضي المحتلة والدولة الفلسطينية التي من المزمع اقامتها . وتم التعبير عن هذه الرؤية باقوال شمعون بيريس :«نحن لا نبحث عن سلام رايات – نحن نبحث عن سلام اسواق»[١١]. بمعنى اخر،

حسب تقدير أُجري في نهاية تموز ٢٠٠٢ ونشر في «يديعوت احرونوت» (٢٣ تموز ٢٠٠٢)، فإن خسارة الاقتصاد الاسرائيلي من جراء الانتفاضة الثانية، التي بدأت في نهاية ايلول ٢٠٠٠، تقدر بـ ٥٠ مليارد شيكل، اي اكثر من عشرة مليارات دولار. هذا ما صرح به للصحافة الاقتصادي الاول في وزارة المالية ميخائيل شرال، الذي اشار الى ان الفروع التي تضررت بشكل خاص هي السياحة والبناء والعقارات والتصدير للسلطة الفلسطينية. شرال يعرف جيدا عن ما يتحدث، فهو موظف كبير في وزارة مستولية على كل معطيات الانتاج، والتصدير والاستيراد، اي على كل الفعاليات الاقتصادية.

قصد بيريس توضيح انه حتى لو أُقيمت دولة فلسطينية عليها ان تحافظ على علاقاتها الاقتصادية – الكولونيالية مع دولة اسرائيل، والسلام سيسمح بتوفير وضع طبيعي في العلاقات الاقتصادية مع المحيط العربي[١٢].ولم يكن بيريس وحيدا في توجهه، اذ انه في السنوات نفسها شرع رئيس اتحاد ارباب الصناعة السابق دوف لاوتمان (من مالكي شبكة مصانع النسيج «دلتا») بالتحدث عن امكانية اقامة دولة فلسطينية وابعادها على الاقتصاد الاسرائيلي . وحتى ان بيريس ولاوتمان ايدا في مطلع التسعينيات اقامة سلام مع الفلسطينيين والتوقيع على اتفاق تجارة حرة، ما يشبه اتفاق «نافتا» (اختصار لكلمات بالانكليزية «اتفاق التجارة الحرة لاميركا الشمالية») [١٣]، والذي تم التوقيع عليه بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . وحتى ان بيريس التقى بالرئيس المكسيكي السابق سيلانوس دي غورتي، وعبر في لقائه عن تأييده الكبير لإتفاق التجارة الحرة [١٤].

ساهمت «العملية السلمية» في توظيف استثمارات كبيرة – خاصة أميركية – وتركيز آخذ بالازدياد للثراء . الانطباع ان معظم الاستثمارات وظفت في مجال «الهاي تيك»: وخاصة في شركات موجودة وتعمل في نفس المجال كالحواسيب والتلفونات والبرمجةاو شركات «ستارت اب» حديثة العهد . ولكن هذا كله جزء من العملية نفسها، اذ ان اجانب مسيطرين على اكثر من ٥٠٪ من الشركات الكبرى في الاقتصاد الاسرائيلي، وليس بشكل خاص في مجال الحواسيب والاتصالات .

منتوجات اوسيم وشتراوس وتامي كثيرة يعرفها الناس من السوبرماركيتات، ولكن هناك مجال للشك في ان هذه المنتوجات يعرفها اصحاب اسهم هذه الشركات الكبار. لا يوجد احد لم يسمع بشركات مثل كومبرس وغيلات وتشيك بوينت ومركوري التي حققت نجاحا كبيرا في اسرائيل، ولكن احدا لا يعرف ان ٩٠٪ من اسهم هذه الشركات هو بيد اجانب . ان قيمة اول عشرين شركة كبيرة في الاقتصاد يعادل ٣٧مليارد دولار وفقا لتقديرات السوق الاخيرة او تقدير قيمة الشركات الخاصة. ومن هذه القيمة يستحوذ الاجانب على ١٩ ميليارد دولار . اي ان ٥١٪ من قيمة الشركات الكبيرة في اسرائيل – سواء تلك التي يتم الاتجار بها في اسواق تل ابيب المالية أم خارج اسرائيل والشركات الخاصة الكبرى هي بأيدي مستثمرين اجانب [١٥].

السيطرة الغريبة – ميزة جديدة للاقتصاد الرأسمالي الاسرائيلي – ليست من نصيب بعض الشركات العاملة في مجالات الاغذية او الحواسيب. الحديث هنا هو عن نقل الملكية من الدولة (بواسطة الخصخصة) او شراكة بين اصحاب رؤوس اموال محليين وبين شركات عالمية اجنبية (بشكل عام أميركية) في كافة مجالات الاقتصاد . عمليا، معظم الشركات الرائدة في كل قطاعات الاقتصاد هي بملكية اجنبية، ولو جزئياً[١٦]. هل هذه هي العولمة؟ احدى النتائج البارزة جدا لدمج اسرائيل في الاقتصاد الرأسمالي العولمي هو بالذات التغييرات التي حصلت في بنية اصحاب رؤوس المال: البارزون من بين اصحاب رؤوس المال لهم علاقة برأسمال اجنبي، والسيطرة الاقتصادية بيد هؤلاء الاجانب.

جديد في اسرائيل – حكم العائلات العشرين

الشراكة بين رؤوس الاموال الاجنبية وبين رؤوس الاموال المحلية ازداد تماسكاً مع مرور السنين، وأحد أسباب ذلك هو ان جزءا من بين اصحاب رؤوس الاموال المحليين اخذوا يستفيدون من ثمارها . حول هذا الجانب كتب الاقتصادي موشي كارني:

ان تغييرا في المبنى الاقتصادي افرز بشكل تدريجي تجميع رأسمال وتركيزه، بواسطة نمو اوليجاركيا مالية لعدد قليل من العائلات الغنية جدا (وفقا لمقاييس اسرائيل) التي لها تأثير كبير ومتزايد على حياة الاقتصاد الاسرائيلي . وحول وجود عائلات غنية في قمة المبنى الاقتصادي او على الاقل لها تأثير ونفوذ في مجال الاقتصاد، فهو معروف في حياة الدول الرأسمالية المتطورة. وحتى مجموعة العائلات الغنية في اسرائيل معروف عن تأثيرها ونفوذها في السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة... هذا هو وضع جديد، وضع يبشر بسيطرة اوليجاركية مالية صغيرة على الاقتصاد الاسرائيلي. الفجوة في امتلاك

عقارات واملاك زيادة على فجوات الدخل المالي، وكمتمم له، هي من الاوسع والاعمق في عالم الرأسمال الغربي. كنا في الماضي نسمع عن ٢٠٠ عائلة ثرية في فرنسا و٦٠ عائلة في الولايات المتحدة، والآن نحن نشهد وضعاً مشابهاً، يتكون في اسرائيل [١٧].

وتم تعريف الوضع الجديد الذي تكون على لسان محلل اقتصادي هو سيبر فلوتسكر بأنه «حكم العشرين عائلة». هكذا كتب:

الرأسمال الاسرائيلي المتبلور الان لا يفضل الفصل بين امتلاك وادارة. الملاكون يريدون الادارة والسيطرة . يريدون توزيع الارباح على انفسهم . يريدون اخذ قروض تساعدهم في التهيؤ للقفز نحو استثمارات اضافية، يريدون ان يكونوا اصحاب القرار الاخير ليس فقط في الاستراتيجية العامة، وانما في الادارة الخاصة اليومية . هم «اصحاب البيت»اليس كذلك؟ في الشهرين المنصرمين جرت مفاوضات حثيثة بين شركتي «كور» و «كلال» حول مصير شركة «مشأب»، شركة فرعية للشركتين السابقتين. لأول وهلة كان من المفروض ان يقوم مدراء الشركة بإدارة المفاوضات بين الشركتين، بواسطة الاعتماد على مجلسي الادارة فيهما. ولكن عمليا حسم الامر بين اصحاب الشركتين: عائلتي برونفمان–كولبير اصحاب شركة «كور»، وعائلة ركناتي، صاحبة شركة «كلال». واحيانا تم إشراك ممثلين عن عائلة اريسون مالكة مصرف العمال. مجالس الادارة في الشركات استعملوا وسيستعملون فقط للتوقيع على اتفاقيات تمت في غيابهم . وكان تيد اريسون المالك الجديد لمصرف العمال الذي اشار في احد احاديثه انه باع اسهم مصرفه في شركة النفط «ديلك» للمقاول يتسحاق تشوبا بمصافحة يد، كما يجري بين صاحبي بيتين . ولم يخطر على بال اريسون، انه يبيع ملك عائلة، انما ملك خاضع لكل اصحاب اسهم مصرف العمال، وهم ما زالوا يشكلون الاغلبية، لهذا من الافضل توجيه سؤال اليهم. من جهته، فإن حكومة اسرائيل حولت اليه «مركز السلطة» في اكبر مصرف في اسرائيل ووعدته بأن تبيع له اسهما اضافية حتى يصل الى ملكية مطلقة في المصرف . ومن جهته فإن مصرف «العمال» اصبح مصرف عائلته. وما هو جيد وحسن لعائلته يجب ان يكون جيدا وحسنا للمصرف . ان حالتي «مشأب» و «ديلك» ليستا خارجتين عن القاعدة، هما القاعدة . ويقترب الاقتصاد الاسرائيلي بعد خمسين سنة من تدخل الحكومة ليكون اقتصادا جديدا . السيطرة في هذا الاقتصاد تنتقل الى العائلات العشرين الاسرائيلية والاجنبية المسيطرة على اكثر من ثلثي القطاع الاقتصادي الخاص . هؤلاء هم اعمدة الاوليجاركية الاقتصادية، والذين بلغة التعامل الرأسمالي يعرفون بـ «اصحاب رؤوس الاموال الكبار». عائلات: ركناتي، اريسون، كولبير–برونفمان ، ايزنبرغ، سفرا، دنكنر، كاهان، فيشمان، عوفر، زئيفي، لفاييف، دبرات، زلكيند، فرتهايمر واخرون [١٨].

من الاقتصاد الجديد الى القديم (التقليدي) – من الشرق الاوسط الجديد الى القديم

حسب تقدير أُجري في نهاية تموز ٢٠٠٢ ونشر في «يديعوت احرونوت» (٢٣ تموز ٢٠٠٢)، فإن خسارة الاقتصاد الاسرائيلي من جراء الانتفاضة الثانية، التي بدأت في نهاية ايلول ٢٠٠٠، تقدر بـ ٥٠ مليارد شيكل، اي اكثر من عشرة مليارات دولار. هذا ما صرح به للصحافة الاقتصادي الاول في وزارة المالية ميخائيل شرال، الذي اشار الى ان الفروع التي تضررت بشكل خاص هي السياحة والبناء والعقارات والتصدير للسلطة الفلسطينية. شرال يعرف جيدا عن ما يتحدث، فهو موظف كبير في وزارة مستولية على كل معطيات الانتاج، والتصدير والاستيراد، اي على كل الفعاليات الاقتصادية. هل الخمسون مليون شيكل هي قليلة ام كثيرة ؟ ان نصف مليارد شيكل هو دخل احد مصانع الاغذية الكبيرة في اسرائيل في فترة ربع سنة، والقصد هنا مصنع «اوسيم»(الذي ينتج نقارش ومصنعات من اللحوم). اي ان ضرر بقيمة خمسين مليارد شيكل عبارة عن ٢٥ سنة عمل في هذا المصنع الكبير. لقد ربحت «اوسيم» في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢ ما يساوي ٥٥ مليون شيكل. واذا قمنا بفحص هذه الارباح، فإنه حتى يتم تجميع ارباح بحجم الخسائر بسبب الانتفاضة (٥٠ مليارد شيكل) فإن عمال المصنع يحتاجون الى العمل في مصنعهم هذا حوالي ٩٠٠ سنة !

لاول وهلة لا توجد اية علاقة بين الضربات التي يمتصها الاقتصاد الاسرائيلي من جهة نسداك، وبين الخسائر التي سببتها الانتفاضة. ولا توجد علاقة بين انهيار قطاع الحاسوب في العالم والتباطؤ الاقتصادي الاخذ بالازدياد في الولايات المتحدة وفي اوروبا الغربية (واليابان من مدة غارقة فيه)، وبين الصراع الفلسطيني من اجل الاستقلال. بالرغم من ان علاقة ما موجودة، ليس فقط من جهة محلل من بنك الاستثمارات «غولدمان ساكس «بأن ف-١٦ في سماء غزة لها معنى اقتصادي ».

واضاف اقتصادي وزارة المالية شرال، ان الاقتصاد الاسرائيلي انتقل في العام ٢٠٠٠ الى نمو سلبي وجمود، وأنه في بعض القطاعات حصلت ازمات اقتصادية، ليست الانتفاضة هي التي ادت الى تراجع في الاقتصاد الاسرائيلي في السنتين الاخيرتين، انما الازمة الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها الكساد الاقتصادي، والذي جرى التعبير عنه في هبوط اسهم مؤشر نسداك في الولايات المتحدة الاميركية، والازمة العالمية في قطاع الهاي تيك. هذه ازمة تفوق بكثير الهبوط المتواصل لأسهم الشركات التكنولوجية الكبيرة. ولكن عن الخسائر الحاصلة للاقتصاد الاسرائيلي جراء «انتفاضة نسداك» لا يريد احد التطرق اليها– من المحتمل ان يكون هذا الجانب اصعب واشد من الانتفاضة

الفلسطينية [١٩].

«كور» – المجمع الصناعي الذي كان في الماضي بملكية الهستدروت، تمت خصخصته، وهو الان بملكية مستثمرين اجانب ومصارف اسرائيلية– خسر هذا المجمع في الربع الاول من العام ٢٠٠١ حوالي مليارد شيكل. هل خسارة مليارد شيكل هي كبيرة ام صغيرة ؟[٢٠]. «اوسيم»(هي شركة بملكية مشتركة، ملكية محلية وملكية شركة عالمية، هي «نستلة»من الشركات الكبيرة في العالم في مجال الاغذية)، عليها ان تبيع منتوجات مدة نصف سنة، حتى تصل الى الخسائر التي حصلت لمجمع «كور» في مدة ثلاثة اشهر. «اوسيم» هي شركة كبيرة تعمل في الاقتصاد القديم (قطاع الاغذية)، ولكن «كور» هي قصة اخرى. بكونها كانت بملكية الهستدروت فإنها قد وزعت نشاطاتها الاقتصادية في عدة قطاعات اقتصادية تقليدية وحديثة، مثل الالكترونيكا. «كور»، التي هي الان بملكية عائلة برونفمان الكندية (التي بنت رأسمالها في قطاعي المشروبات والاغذية) ويونتان كولبير (وهو مدير عام مجمع كور)، وجرى تحول في هذه الشركة منذ بيعها في العام ١٩٩٧: من «الاقتصاد القديم– التقليدي »، الى «اقتصاد جديد»، من خلال بيع مصانع وادارة مصانع اخرى، حتى يتم تركيز النشاط الاقتصادي في قطاع الهاي تيك.

لاول وهلة لا توجد اية علاقة بين الضربات التي يمتصها الاقتصاد الاسرائيلي من جهة نسداك، وبين الخسائر التي سببتها الانتفاضة. ولا توجد علاقة بين انهيار قطاع الحاسوب في العالم والتباطؤ الاقتصادي الاخذ بالازدياد في الولايات المتحدة وفي اوروبا الغربية (واليابان من مدة غارقة فيه)، وبين الصراع الفلسطيني من اجل الاستقلال. بالرغم من ان علاقة ما موجودة، ليس فقط من جهة محلل من بنك الاستثمارات «غولدمان ساكس «بأن ف–١٦ في سماء غزة لها معنى اقتصادي »[٢١].

المخيطة في غزة، الادارة في تل ابيب والمالكين في نيويورك

ان انهيار النسداك وضربات الانتفاضة تشكل ضربة شديدة وقاسية في الاستراتيجية التي طورتها البورجوازية الاسرائيلية في العقد الاخير، في محاولاتها من اجل التأقلم في الاقتصاد العالمي. هذه قصة بدأت بالذات في الانتفاضة الاولى، عندما اخذت اسرائيل تفقد سيطرتها على المناطق المحتلة. عندها انطلقت اصوات– خاصة من اتحاد ارباب الصناعة، الهيئة الاقتصادية المحلية القوية– داعية الى ايجاد حل مع الفلسطينيين دون رفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة، من خلال الحفاظ على ارتباط اقتصادي مع اسرائيل.

ويتلخص نموذج استراتيجية الشرق الاوسط الجديد وفقا لمدرسة شمعون بيريس كما يلي:«انشاء المخيطة في غزة (او طولكرم او في عمان) وادارة الامور من تل ابيب، وفي نفس الوقت اقامة اصحابها في نيويورك». من جهة اولى كان على اسرائيل ان تندمج في الشرق الاوسط كقاعدة لنشاطات شركات عالمية، ومن جهة اخرى كان عليها ان تطور صناعة متقدمة لها علاقة في الاساس بثلاثة قطاعات ممكنة: حواسيب، اتصالات هاتفية وانترنت؛ كل هذا في عالم لا توجد فيه اتصالات هاتفية بدون حواسيب. وانترنت بدون حواسيب واتصالات هاتفية، ولا توجد اتصالات هاتفية بدون حواسيب وانترنت، والتي ليست في الغالب بملكية شركات عالمية.

لاول وهلة، اثبتت هذه الاستراتيجية ذاتها. فمنذ التوقيع على اتفاق مع الفلسطينيين في العام ١٩٩٣ فتحت الابواب امام الاستثمارات الاجنبية، وتم تنفيذ صفقات شراء شركات محلية على يد شركات عالمية، اضافة الى مزج ودمج بين شركات محلية وشركات اجنبية. ان عملية الخصخصة، التي كانت احد خطوط النشاط الاقتصادي المشترك لكل حكومات اسرائيل في العقدين الاخيرين، ساهمت في ذلك.

ومنذ اتفاقيات اوسلو تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في الناتج السنوي للفرد في اسرائيل. فإذا كان الناتج الفردي في العام ١٩٨٠ في اسرائيل هو ٦ر٥ الف دولار، مقابل ٧٧٠ دولاراً في مصر والاردن وسورية، و٣ر٩ الف دولار في دول الاتحاد الاوروبي، فإنه في العام ١٩٩٨ «قفز» الناتج الفردي في اسرائيل حتى بلغ ٧ر١٦ الف دولار للفرد الواحد، وبموجب التوقعات كان يجب ان يصل في العام ٢٠٠١ الى ٢٠ الف دولار للفرد الواحد. عملياً، عدنا الى معطيات العام ١٩٩٨(مقابل الزيادة في الناتج الفردي السنوي في الدول العر بية الذي وصل الى ٣ر١ الف دولار، وفي اوروبا وصل الى ٢٢ الف دولار). ولكن الا يفهم من هذا ان الزيادة في الناتج الفردي في اسرائيل قد توزع بشكل متساو بين كل السكان. فالفوارق الاجتماعية ازدادت في العقدين الاخيرين، وخاصة في السنوات الست الاخيرة، منذ ان بدأت «عملية السلام»[٢٢].

وتظهر في الاقتصاد الاسرائيلي عملية زيادة تركيز الرأسمال بيد عشرين عائلة وشركات اجنبية عالمية، وهذا تم التعبير عنه من خلال الرواتب التي تدفع لرؤساء ومديري الشركات الاسرائيلية،

من المحتمل ان اصحاب رؤوس المال الاسرائيليين بالتعاون مع الجهاز الامني وممثلي الاحزاب البورجوازية الصهيونية ارادوا معاقبة الفلسطينيين على انهم لم يقبلوا التسوية الاستعمارية برعاية اميركية التي عرضت عليهم ؛ ارادوا معاقبتهم لانهم رفضوا قبول دور «المكسيكي» في الشرق الاوسط في اطار «سلام الاسواق».

ومن بينهم كل من هب ودب في العشرين عائلة. ولقد بلغت العام ٢٠٠٠ تكلفة معدل راتب مديرين كبار في ٥٨٠ شركة متداولة في البورصة الى ١ر٣٨ مليون شيكل سنويا او ١١٥ الف شيكل للشهر الواحد. وتكلفة راتب سنوي لمدير في شركة مشمولة في قائمة «تل ابيب ١٠٠ »(١٠٠ شركة كبرى متداولة الاسهم في البورصة) بلغت في العام ٢٠٠٠ حوالي ٣ر٢٦ مليون شيكل سنويا، اي ٢٧٢ الف شيكل شهريا. وكان بحوزة مديري «١٠٠ تل ابيب» في العام ١٩٩٩ اسهم بقيمة تتجاوز ١٠ مليون شيكل، والاضافات لكل مدير سنويا بلغت اكثر من ١٣ مليون شيكل. وبالمقارنة مع متوسط الرواتب في الاقتصاد فإن تكلفة راتب المديرين الكبار لشركات البورصة قفزت الى اعلى في فترة زمنية قصيرة جدا: فبينما كانت تكلفة الراتب في العام ١٩٩٤ لمديرين اعلى من معدل الراتب العام في الاقتصاد الاسرائيلي بـ ١٣ مرة، فإنها قد وصلت في العام ٢٠٠٠ الى ١٧ مرة! وفي العام ١٩٩٤ كانت تكلفة رواتب المديرين الكبار تصل الى ٣٠ ضعفا من الراتب المتوسط في الاقتصاد الاسرائيلي، فإنها قد وصلت في العام ٢٠٠٠ الى اربعين ضعفا !. تكلفة رواتب المديرين الكبار في اسرائيل المدموجين في قائمة «١٠٠ تل ابيب» في العام ١٩٩٨ كانت اعلى مما هي عليه في انكلترا واليابان والمانيا [٢٣].

ان الدمج بين الانتفاضة وبين هبوط وانهيار نسداك والتباطؤ الاقتصادي المستمر (الذي بدأ جراء فقد زخم العملية السلمية) يسبب اليوم زيادة سلبية في الناتج. ويتبين من تلخيص عرض على يد الدائرة المركزية للإحصاء في اسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠١، أن الناتج القومي هبط بنسبة نصف بالمئة، وهذه هي نسبة النمو الاقل في تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي منذ العام ١٩٥٣ (السنة الاخيرة في التقنين عندما كان التراجع والهبوط في الناتج القومي بنسبة٤ر١٪). ويجب الاشارة الى انه من بين كل الدول الرأسمالية الكبيرة فقط اليابان سجلت تراجعاً بنسبة ٧ر٠٪ في العام ٢٠٠١ في الناتج القومي. ولقد هبط الناتج القومي في اسرائيل في النصف الثاني من العام ٢٠٠١ بنسبة ٣ر٥٪ – هبوط لم تشهده الدولة منذ قيامها. وانتاج الفرد هبط في العام ذاته ٢٠٠١ بنسبة ٢ر٩٥ ٪ ؛ وتراجع تصدير البضائع والخدمات بنسبة ١٣٪، وهبط الانتاج الصناعي بنسبة ٥٪ تقريباً.

خطر استقلال الاقتصاد الفلسطيني

سُمعت اصوات في الحكومة الاسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة في اواخرايلول ٢٠٠٠ تنادي بالفصل بين اسرائيل وبين السلطة الفلسطينية. مضمون حقيقي لم يقدم لكلمة «فصل «(كان هناك من تردد وتشكك في معسكر السلام الإسرائيلي من استخدام كلمة «فصل»كي لا تفسر على انها شكل من اشكال الابارتهايد). ولكن الشكوك لم تأت من معسكر السلام فقط. رؤساء الشركات الكبيرة تخوفوا من قطع الاتصال بالاقتصاد الفلسطيني، وحتى وزير المالية السابق، ابراهام شوحاط، حاول بكل قوته منع الفلسطينيين من مقاطعة البضائع الاسرائيلية.

«الفصل »، والذي تفسيره اقتصاد فلسطيني مستقل عن اسرائيل، ادى الى عصبية شديدة في اوساط رؤوس المال في اسرائيل، الذين عملوا كثيرا من خلال اتفاقيات السلام والاتفاقيات الاقتصادية، والتي تم توقيعها مع السلطة الوطنية في السنوات الاخيرة. اريك رايخمام مدير شركة «تنوفا»(والتي يبلغ حجم تصديرها الى السلطة حوالي ١٣٠ مليون شيكل سنوياً) قال لصحيفة معاريف «انه لا يستطيع تقدير الخسائر (جراء الفصل الاقتصادي)، ولكن الحديث عن حجم كبير جدا. ان حجم تصديرنا للسلطة لا يتلخص بنسب كبيرة من مجمل مبيعاتنا، والذي يصل الى حوالي ٦ مليارد شيكل في السنة، ولكن كل شيء هو مهم»[٢٤].

واوضح رايخمان ان الضرر الاساسي لا يعبر عنه في اصابة

اسرائيل: الفقراء يزدادون فقرا.

المبيعات للفلسطينيين فقط: «نحن منهمكون في عقد شراكات مع السلطة الفلسطينية. ومنها مثلاً اقامة محلبة مشتركة وشبكة توزيع مشتركة، وكل هذه ستصاب بالضرر الشديد ». ولكن في اساس تخوفات مدير شركة تنوفا تكمن فرضية انه لن يتكون في السلطة فراغ، بحيث ان شركات اغذية اخرى ستدخل الى السوق هناك من خلال شراكة مع الفلسطينيين ؛ وهذه الشراكات ستتولى مكان الشركات الاسرائيلية. وهنا تكمن الاشكالية المركزية، والضرر الذي سيصيب تطوير وتنمية المنطقة، وفي نهاية الامر فإن التخوف واضح للغاية: خوف من فقدان اقتصاد التصدير الثاني في حجمه بالنسبة لاسرائيل، وفقدان نقطة الانطلاق التي منها يمكن الوصول الى العالم العربي [٢٥].

في طريق بدون مخرج

مباشرة بعد انتخابه، وقبل توليه منصبه رسميا، التقى شارون مع مجموعة كبيرة من رجال الصناعة، واصحاب رؤوس الاموال والمصرفيين- وممثلي العائلات الغنية التي تدير الاقتصاد- ونال منهم تأييدا كبيرا، مع التشديد على اقامة حكومة وحدة وطنية. ونفس العشرين عائلة المتمسكة بالاقتصاد الجديد في شرق اوسط جديد- فهمت بطريقة صعبة، ان قوانين اللعبة الاقتصادية الرأسمالية الجديدة تشبه الى حد كبير تلك القوانين المعمول بها في الاقتصاد القديم- التقليدي، وانه لا يمكن اقامة شرق اوسط جديد، ما دامت هناك مشاكل عالقة دون حل لها، والمركزية من بينها: القضية الوطنية الفلسطينية. من المحتمل ان اصحاب رؤوس المال الاسرائيليين بالتعاون مع الجهاز الامني وممثلي الاحزاب البورجوازية الصهيونية ارادوا معاقبة الفلسطينيين على انهم لم يقبلوا التسوية الاستعمارية برعاية اميركية التي عرضت عليهم ؛ ارادوا معاقبتهم لانهم رفضوا قبول دور «المكسيكي» في الشرق الاوسط في اطار «سلام الاسواق».

اضافة الى هذا، فإن نشاط شارون منذ توليه السلطة، يعمق الازمة الاقتصادية التي بدأت تظهر علاماتها من خلال تمردات اجتماعية آخذة بالازدياد، وايضا من خلال التقارير المالية للمصارف والشركات الكبرى التي تظهر خسائر فادحة وتقلص في الارباح. واستنادا الى تحليل المعلق الاقتصادي لصحيفة هارتس نحاميا شتراسلير، الذي يعكس جيدا نظرة النخبة الاقتصادية الاسرائيلية: «المشكلة هي على المدى البعيد، بحيث انه اذا استمرت الاحداث المؤلمة لفترة طويلة، وعادت اسرائيل الى تبوء حالة الحرب، او كدولة مجنونة تقصف مخيمات لاجئين- ستكون الابعاد الاقتصادية قاسية للغاية. الخطر سيرتفع، والاستثمارات ستنخفض، وسيصاب النمو والازدهار وتتعمق الكآبة السائدة اليوم [٢٦].

هوامش وملاحظات :

(١) خلال توليه منصب وزير الامن الداخلي في حكومة باراك قتل ١٣ متظاهرا عربيا من مواطني دولة اسرائيل في تشرين الاول ٢٠٠٠ بيد الشرطة، وتحت مسؤولية الوزير ين عامي. الاقتباس من مقال «اسرائيل كمجتمع متعدد الثقافات»، تحرير يوآب بيليد وعادي اوفير، اسرائيل من مجتمع مجند الى مجتمع مدني؟ معهد فان لير – القدس ٢٠٠١، ص ٢٠.

(٢) نشرت المعطيات في المجلة الفرنسية لو موند ديبلوماتيك، كانون الاول ١٩٩٩. وتجدر الاشارة انه استنادا الى بحث اجرته صحيفة لو موند الفرنسية والذي نشر في حزيران ٢٠٠١، تبين ان ملكية عشرات من الشركات الكبيرة في اوروبا هي اميركية. مثلاً: معظم حق الملكية (٩٠٪) لشركة نوكيا الفنلندية هي بأيدي غير فنلندية – ٥٠٪ اميركية. وان ٣٣٪ من ملكية شركة الاتصالات الالمانية التي تمت خصخصتها هي بأيدي انكليزية واميركية. ومن ربع حتى ثلث من الشركات الاوروبية المعروفة (منها: شركة ميشلين لإطارات السيارات الفرنسية، وشركة الاغذية الهولندية يونيليبر، وشركة الاغذية الفرنسية دنوني ومصرف كردي ليوني) هي بيد رؤوس اموال انكليزية واميركية. ويستخلص محلل الصحيفة من هذه المعطيات نتيجتين: الاتجاه السائد هو زيادة مطردة للملكية اجنبية (معظمها أميركية) في الشركات الاوروبية. بحيث انه كلما كان الاقتصاد جانبيا في اوروبا ازدادت حصة الملكية الاجنبية وفي مقدمتها الأميركية – خاصة في فنلندا وهولندا، على سبيل المثال.

(٣) هارتس ٢٠٠١/٩/١٠.

(٤) راجع المقال الممتاز Capitalist Change and Generational Shifts الذي نشر في مجلة Monthly review ، عدد تشرين الاول ١٩٩٨، في هذه المجموعة مقالة الن مايكسينيس وود.

(٥) لخص سمير امين مواقفه في كتاب Capitalism in the Age of Globalization الذي نشر في العام ١٩٩٨ على يد دار النشر زيد. ومقالة امين تظهر في هذا الكتاب.

(٦) نشر في الكتاب بالعبرية البيان الشيوعي في امتحان الزمن، بتحرير بنيامين كوهين، اصدار هكيبوتس همؤحاد، تل ابيب ١٩٩٨، ص ٧٤. ونفس المقال باللغة الانكليزية في عدد تشرين الثاني ١٩٩٨ في مجلة مونثلي ريفيو.

(٧) هناك، ص ٨٠.

(٨) شمعون بيريس، الشرق الاوسط الجديد – اطار وعمليات لفترة السلام. ستيماتسكي، تل ابيب، ١٩٩٧، ص ٩١.

(٩) آفي بن بساط (محرر). من تدخل حكومي الى اقتصاد سوق – الاقتصاد الاسرائيلي ١٩٨٥ – ١٩٩٨. عام عوفيد ومعهد بحوث الاقتصاد الاسرائيلي على اسم موريس بالك، تل ابيب، ٢٠٠١. الاقتباس من مقدمة الكتاب.

(١٠) شلومو بن عامي. مكان للجميع، هكيبوتس همؤحاد، تل ابيب، ١٩٩٨، ص ١٠٣.

(١١) Efraim Davidi. Globalization and Economy in the Middle East: A peace of Markets or a peace of Flags? Palestine-Israeli Journal of Economics and culture. Politics ٨(٢٠٠٠):٣٣.

(١٢) حول العلاقة بين استقلال فلسطيني وبين تخوفات البرجوازية الاسرائيلية من هذه الخطوة، والحل المقترح لإقامة منطقة تجارة حرة، على مثال منطقة التجارة الاحرة في اميركا الشمالية، انظر: Efraim Davidi.Israel?s Economic Strategy for Palestinian Independence ÆMiddle East Report ١٨٤ (١٩٩٣):٢٤.

(١٣) اتفاق نافتا (North-America Free Trade Agreement) تم التوقيع عليه في بداية سنوات التسعين وشرع بتطبيقه في مطلع العام ١٩٩٤. وفي نفس اليوم الذي شرع بتطبيقه اندلع تمرد الجيش الزباتي للتحرير الوطني في اقليم تشياپس المكسيكي ز ويقود هذا الجيش ضابط بإسم ماركوس.

(١٤) هكذا يصف غاد يعقوبي و سفير اسرائيل في الامم المتحدة، اللقاء بين بيريس وبين سالينيس دي غورتيري: «نحن نلتقي مع رئيس المكسيك ووزير خارجيته.. والذي كان الى مدة قريبة سفير بلاده في الامم المتحدة. سالينيس، قصير القامة، نشيط الحركة ومتوتر نوعا ما (وبعد شهر سيتخلى عن منصبه وستدخل بلاده في موجة من عمليات القتل السياسي، ومن بينها مرشح الرئاسة من قبل احزاب الحكم وسكرتير الحزب). وفي مقدمة حديثه امتدح بيريس انجازات الاقتصاد المكسيكي في ظل رئاسته. واشار سالينيس انه يثمن انجازات الحكومة الاسرائيلية، والتي يجري التعبير عنها في عملية السلام والسياسات الاقتصادية (وتبين فيما بعد ان الانجازات هي في نطاق الخيال). واشار بيريس الى اتفاق نفطا بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك وكندا كمثال ناجح لنظرية العالمي والاقليمي «من كتاب يعقوبي: يوميات نيويورك – قصة سفير اسرائيل في الامم المتحدة»، اصدار يديعوت احرونوت، تل ابيب، ١٩٩٧، ص ٢٥٤، ومنذ تنحية سيلانيس يعيش في المنفى في الولايات المتحدة ويرفض العودة الى بلاده التي تتهمه بالفساد واختلاس الاموال والارتباط بعمليات اجرامية لتصفيات سياسية.

(١٥) يونتان نسي. «اجانب مستولين على ٥٠٪ من ملكية الشركات الكبيرة في الاقتصاد» هارتس ١٩٩٩/٢/٢٢.

(١٦) انظر عامي غينزبورغ. «طريق النجاح باتجاه كندا» هارتس ١٩٩٩/١/١١.

(١٧) موشي كارني. «قوة رأس المال الاسرائيلي»، في كتاب الكانا مرغليت وموشي كارني وشاؤول زارحي «الاشتراكية – الديمقراطية ازاء قوة رأس المال». غفعات حبيبا ، ٢٠٠٠، ص ٢١٤.

(١٨) سيبر فلوتسكر. «يبيعون ويشترون الدولة على وجبة غذاء »يديعوت احرونوت ١٣/ ١٩٩٨/٣.

(١٩) Efraim Davidi. The Israeli Economy and the Challenges of Globalization – Palestine، Israel Journal of Politics and Economics، Culture 8 (٢٠٠١):١٠٤.

نحن هنا لا نعالج الوضع الاقتصادي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية – منذ اندلاع الانتفاضة في تشرين الاول٢٠٠٠ – وهو وضع اصعب بكثير مما هو عليه في اسرائيل. الوضع بموجب مؤشرات: ابتداء من نسب البطالة التي ازدادت، وحتى توقف الاستثمارات وخنق الاقتصاد المحلي بواسطة طوق امني. حول الاقتصاد الفلسطيني نشر مقالان جيدان على يد اقتصاديين فلسطينيين. مقالة الدكتور سمارة تعالج الوضع عشية الانتفاضة ومقال فرسخ يعالج اثار وانعكاسات الطوق والاغلاق وطرق التمع الاضافية على الاقتصاد الفلسطيني. Adel Samara ÆGlobalization، the Palestinian Economy and the Peace Process. ويمكن قراءة المقال على موقع حزب العمال البلجيكي: www.wpb.be/icm.htm اما مقال ليلى فرسخ فنشر باللغة الانكليزية في مجلة MERIP عدد ٢٢١ لسنة ٢٠٠٠، تحت عنوان: Leila Farsakh. Under Siege: Separation and the ¨Closure Palestinian Economy. ويمكن قراءة المقال على موقع www.merip.org/mer/mer217/217-farsakh.html

(٢٠) هارتس ٢٠٠١/٥/٢٧.

(٢١) حول الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين وتأثيرها على العملية السلمية انظروا مقالة كاتب هذا المقال Globalization and Economy in the Middle east السابق ذكرها.

(٢٢) شلومو سبيرسكي واتي كونور. صورة وضع اجتماعي ٢٠٠٠ (مركز ادفا، تل ابيب، ٢٠٠٠) ص ٥.

(٢٣) المصدر السابق، ص ١٠.

(٢٤) معاريف، ملحق الاعمال والمصالح، ٢٠٠٠/١٢/٨.

(٢٥) لو موند ٢٠٠١/٥/١٠.

(٢٦) هارتس ٢٠٠١/٥/٢٤.

ترجمه عن العبرية: جوني منصور